مرسوم بقانون اتحادي رقم (23) لسنة 2020
بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون اتحادي رقم (3) لسنة 2003
في شأن تنظيم قطاع الاتصالات

نحن خليفة بن زايد آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة،

- بعد الاطلاع على الدستور،
- وعلى المرسوم بقانون اتحادي رقم (3) لسنة 2003 في شأن تنظيم قطاع الاتصالات، وتعديلاته،
- وبناءً على موافقة مجلس الوزراء،

أصدرنا المرسوم بقانون الآتي:

المادة الأولى

تُستبدل بعبارة (الهيئة العامة لتنظيم قطاع الاتصالات) عبارة (الهيئة العامة لتنظيم قطاع الاتصالات والحكومة الرقمية)، وذلك أينما وردت في أي مادة من مواد المرسوم بقانون اتحادي رقم (3) لسنة 2003 في شأن تنظيم قطاع الاتصالات، وتعديلاته، وفي أي تشريع اتحادي نافذ في الدولة.

المادة الثانية

تُضاف إلى اختصاصات الهيئة الواردة في المادة (14) من المرسوم بقانون اتحادي رقم (3) لسنة 2003، المشار إليه، الاختصاصات الآتية:

1. اقتراح وإعداد الاستراتيجيات والسياسات والتشريعات المتعلقة بالتطور الرقمي المتكامل لحكومة الإمارات، بما يشمل الشبكات والأنظمة والبرامج والخدمات والمنصات الرقمية، ومتابعة تنفيذها بعد اعتمادها من مجلس الوزراء.
2. اقتراح وإعداد وتنفيذ الأنظمة والأدلة المتعلقة بالخدمات الحكومية الرقمية وتشمل معايير الاستخدام والتوظيف الأمثل لمشاريع تقنية المعلومات والاتصالات من قبل الجهات الحكومية الاتحادية.
3. تنسيق برامج ومشاريع حكومة الإمارات في مجال التقنيات والتطور الرقمي، وتقديم الاستشارات التقنية لمختلف الجهات الحكومية الاتحادية، لضمان توفر بيئة رقمية متطورة.
4. إعداد وتنفيذ وإدارة برامج ومشاريع التحول الرقمي لخدمات حكومة الإمارات بالتنسيق مع الجهات المعنية، وفق أفضل الممارسات العالمية في تصميم وتطوير وتقديم الخدمات.

5. إنشاء وإدارة الممكنات الحكومية الرقمية شاملة الأنظمة والشبكات والبنية التحتية الحكومية الرقمية المشتركة في الحكومة الاتحادية، وفق أفضل الحلول والبرامج والمواصفات التقنية المتقدمة، بما يعزز من كفاءة وفعالية أنظمة وبرامج الحكومة الاتحادية الرقمية، وبما يدعم التكامل والترابط بين مختلف الأنظمة.
6. وضع المعايير والمواصفات التقنية للحكومة الرقمية ورفع تقارير لمجلس الوزراء عن مدى امتثال الجهات الحكومية الاتحادية لهذه المعايير والاشتراطات بما يعزز الكفاءة والتكامل.
7. التنسيق مع الجهات المعنية في الدولة لضمان امتثال الأنظمة والممكنات الحكومية الرقمية والشبكات والبنية التحتية الحكومية الرقمية في الحكومة الاتحادية للمعايير والاشتراطات بما يعزز جاهزيتها للتصدي ومواجهة المخاطر والتهديدات.
8. تطوير وتنفيذ البرامج الحكومية لرفع مستوى جودة وكفاءة الخدمات الحكومية الرقمية وتقديم تجربة متعامل متميزة وسلسة.
9. تطوير وتنفيذ منظومة متكاملة لمتابعة وتقييم أداء خدمات حكومة الإمارات الرقمية لرفع مستوى جودة وكفاءة الخدمات وتقديم تجربة متعامل متميزة وسلسة.

المادة الثالثة

يُنشر هذا المرسوم بقانون في الجريدة الرسمية، ويُعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره.

الأصل موقع من صاحب السمو الشيخ
خليفة بن زايد آل نهيان
رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة

صدر عنا في قصر الرئاسة بأبوظبي :
بتاريخ : 10 / صفر / 1442 هـ
الموافق: 27 / سبتمبر / 2020 م